



اسم المقال: الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الاستقرار المجتمعي

اسم الكاتب: م.م. نادية علي عبد الرضا

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7390>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 05:58 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

Local government in Baghdad governorate and its role in achieving societal stability

م.م. نادية علي عبد الرضا (*)

Nadia Ali Abdulridha

na0774775@gmail.com

الملخص:

ما لا شك فيه أن الإستقرار المجتمعي يمثل التحدي الأهم للحكومات المحلية في تحقيقه، ولذا فإن الإستقرار في مستوياته الثلاث السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع المحلي، يمثل أولوية لعمل الحكومات وتقوم اللجان المختصة بالعمل على الإستقرار المجتمعي في محافظة بغداد، فأن عملية الإستقرار المجتمعي تواجه مشكلات أهمها التكؤ في إنجاز المشاريع ذات الأهمية للمجتمع، وكذلك المحاصصة الحزبية والسياسية في تولي المناصب وليس على أساس الأختصاص والكفاءة، وبطبيعة الحال فإن ذلك أدى إلى زيادة البطالة والفساد المالي والإداري ولابد من التأكيد على أن هذه العوامل تؤدي إلى ضعف الإستقرار المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المحلية، الدور، الإستقرار المجتمعي.

(*) وحدة البحث والدراسات السياسية/ كلية العلوم السياسية /جامعة النهرین.

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

Abstract :

There is no doubt that community stability represents the most important challenge for local governments to achieve, and therefore stability in its three levels, political, social and economic in the local community, represents a priority for the work of governments, and the specialized committees work on community stability in the Baghdad governorate, The process of community stability faces problems, the most important of which is Delay in the completion of projects of importance to society, as well as partisan and political quotas in assuming positions, not on the basis of specialization and competence, and of course, this led to an increase in unemployment and financial and administrative corruption, and it must be emphasized that these factors lead to weak societal stability.

key words: **local government, role, societal stability.**

المقدمة :

أن تجربة الحكومات المحلية في العراق جاءت بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣، إذ تعد تجربة سياسية جديدة منحت المحافظات لا مركزية ادارية في عملية اتخاذ القرارات التي تهم السكان المحليين ومنحت صلاحيات مالية وادارية واسعة لها، ولذلك فإن دورها في الإستقرار المجتمعي ذات تأثير ملموس بما يتناسب مع الصلاحيات

المنوحة لها، ولدور اللجان في الحكومة المحلية في محافظة بغداد أهمية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، في تحقيق الإستقرار المجتمعي.

ويشير الإستقرار المجتمعي إلى نوع من التوازن والتساند بين مجموعة ظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية، مترابطة داخل المجتمع الواحد ومن أجل تحقيق ذلك الإستقرار، إذ لابد من وجود عوامل مساعدة للواقع الاجتماعي القائم بمكوناته السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية المتعددة التي تشكل بناء المجتمع والتي تشبّع احتياجات الأفراد، إذ لابد أن تكون قائمة تحت سلطة أو أنظمة مستقرة قادرة على اداء وظائفها من خلال البيئة الاجتماعية التي يسودها الانسجام ومن ثم تدعم وحدة المجتمع والقدرة على البقاء.

أهمية الدراسة :

إن أهمية الإستقرار المجتمعي تنبع من خلال التعايش السلمي بين فئات المجتمع كافة، وتوزيع الثروات بصورة عادلة وضرورة وجود دستور وقانون يعمل على تنظيم ذلك المجتمع ومعالجة وإصلاح المشكلات التي تواجهه، والتعاون المتبادل بين القوى الاجتماعية ووجود حالة من التوافق والتكييف والانسجام بين الواقع المجتمعي لمحافظة بغداد والقوانين المنظمة لهذا الواقع، والتي تكفل حماية المواطنين وتوضح حقوقهم وواجباتهم ومن ثم يؤدي إلى تحقيق الإستقرار المجتمعي.

مشكلة الدراسة :

تقتضي مشكلة الدراسة من خلال سؤال محوري ما هو دور الحكومة المحلية لمحافظة بغداد في تحقيق الإستقرار المجتمعي، وكذلك أثارت الدراسة عدة اسئلة فرعية وكما يأتي:-

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

1- ما مدى تأثير الإستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على الإستقرار المجتمعي؟

2- هل هناك علاقة ما بين العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحقيق الإستقرار المجتمعي أو عدم تحقيقه؟

فرضية الدراسة:

تأتي الفرضية من خلال الاجابة على مشكلة الدراسة وتكون في أن الاستقرار المجتمعي يعتمد في الأساس على جملة عوامل مؤثرة لها دور فعال في الإستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكذلك نلاحظ هناك علاقة طردية ما بين تحقيق الإستقرار المجتمعي والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

منهجية الدراسة:

لكل دراسة منهجية واعتمدت هذه الدراسة على منهج التحليل النظمي للوصول إلى دور الحكومة المحلية في محافظة بغداد كمؤسسة في تحقيق أو إحداث الإستقرار المجتمعي، وكذلك تم إستعمال المنهج الوصفي في وصف هذا الدور، وكذلك الإستعانة بالمنهج القانوني في هذه الدراسة.

هيكلية الدراسة:

من أجل الوصول إلى فرضية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى محورين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، وما هي النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجاء المحور الأول بعنوان (دور الحكومة المحلية في محافظة بغداد في عملية الإستقرار المجتمعي)، في حين كان عنوان المحور الثاني (مستويات الإستقرار المجتمعي).

المحور الأول : دور الحكومة المحلية في محافظة بغداد في عملية الاستقرار المجتمعي

جاء التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003م بتجربة جديدة في مجال الالامركية الإدارية التي منحت الحكومات المحلية حق المشاركة في صنع القرار للمجتمع المحلي، تكون ذات تأثير إيجابي على تقديم الخدمات، وقبل التطرق لدور الحكومة المحلية في محافظة بغداد من خلال نظامها الداخلي والذي نص على وجود لجان مختصة في القيام بواجباتها ومن ثم التأثير في إحداث هذا الاستقرار أو عدمه، وعليه يقسم المحور الأول إلى الاطار المفاهيمي وكذلك دور اللجان في مجلس محافظة بغداد.

أولاً: الأطر المفاهيمي (الدور، الحكومة المحلية، الاستقرار المجتمعي)

إذ يعرف الدور " بأنه مجموعة من الأفعال التي يقوم بها الفرد ليؤكد احتلاله المركز" ، ويعرف " بأنه السلوك الذي يقوم به الفرد في المركز الاجتماعي الذي يشغله، ونجد أن الدور يشير إلى مجموعة من معايير السلوك التي تحكم وضعًا معيناً في البناء الاجتماعي وتكون هذه المعايير من مجموعة من التوقعات التي يكونها الآخرون، والتي لا تضم فقط الكيفية التي يؤدي الفرد بها دوره أو المؤسسة لدورها، وإنما تضم كيف يجب أن يعامل الفرد أو المؤسسة الآخرين أثناء تأدية الأدوار" (١).

أما الحكومة المحلية فأنه ما تعني المجالس والوحدات الإدارية)

⁽²⁾، وأشار برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى طبيعة الحكومة المحلية وعنصرها إذ تتألف من مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها من تبيان مصالحهم وإحتياجاتهم وتسوية إختلافاتهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي، ويطلب ذلك الشراكة بين كل من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية ويطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تستطيع العمل كمؤسسات تشاركية ومسؤولة عن مشكلات وإحتياجات المواطنين كافة⁽³⁾، وعرف قاموس وبستر الحكومة المحلية بأنها الحكومة المحددة لمنطقة محلية معينة أو مؤلفة أو مقسمة كجزء من الوحدات السياسية الرئيسة كالأمة أو الدولة، وكذلك هي هيئة من الاشخاص منصبة أو مؤلفة دستورياً كحكومة، وحددت الأمم المتحدة ثلاثة شروط أو أركان توجد الحكومة المحلية بوجودها أولها تتمتع بسلطة إدارة نطاق جغرافي معين في إطار حدود الدولة أو الولاية، وثانيهما قيام سكان النطاق الجغرافي المعين بانتقاء أو انتخاب أعضاء حكومتهم المحلية واخيراً تتمتع الحكومة المحلية للنطاق الجغرافي المعين بالإستقلال الجزئي في نطاق سلطاتها في جباية الضرائب والرسوم⁽⁴⁾.

وفيما يخص مفهوم الإستقرار المجتمعي هو "حالة من الهدوء والسكينة التي تتناسب المجتمع وتجعله قادراً على تحقيق طموحاته وأهدافه نتيجة التوازن الاجتماعي بين مختلف القوى الاجتماعية الفاعلة"، كما أنه يعرف " بأنه المجال الذي يستطيع فيه المجتمع بأن يعمل ويتفاعل مع المجتمعات الأخرى دون وجود أي معوقات أو قوى تحول دون ذلك وتمنع المجتمع من أداء المهام الملقاة على عاتقه والمطلوبة منه⁽⁵⁾، وهناك مفهوم آخر تتطلب الدراسة الى الإشارة اليه وهو عدم الإستقرار المجتمعي ويوجد

اذا ما توفّرت المؤشرات المؤدية له والذي يأخذ أشكالاً ثلاثة كعدم الإستقرار الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي، كما عرفه صاموئيل هننتغتون بدلالة المعادلة ومفادها عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسمة على المؤسسات السياسية، أي أن عدم الاستقرار يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية على تلك المطالب، أما الدكتور محمد عبد الرحمن وأشار الى أن عدم الاستقرار السياسي بدلالة قابلية النظام السياسي على التعامل مع الأزمات هو عدم قدرته على ادارة الصراعات في المجتمع ويصاحب ذلك استخدام العنف⁽⁶⁾. ويرتبط الإستقرار المجتمعي في العراق بمؤشرات سياسية وأمنية والذي يعتمد عليه الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم المعادلة الآتية توضح عدم الإستقرار المجتمعي: صراع سياسي + تراجع اقتصادي واجتماعي = عدم الإستقرار المجتمعي⁽⁷⁾. وترى الباحثة أن مقياس الإستقرار المجتمعي هو قدرة الحكومة الاتحادية أو المحلية على مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسياسات وخطط مدققة من أجل تقديم الأفضل للمجتمع، وعند عجز الحكومة الاتحادية أو المحلية من مواجهة أي التحديات السابقة فإن ذلك يؤدي الى عدم الإستقرار المجتمعي.

ثانياً : اختصاصات لجان وأثرها في عملية الإستقرار المجتمعي

هناك عدة لجان في مجلس محافظة بغداد ومن خلال عملها نتوصل الى اثرها في الاستقرار المجتمعي إذ أنسد للمجلس أن يشكل لجان اختصاصية دائمة وعلى سبيل المثال لا الحصر القيام بمهامها وكما يأتي⁽⁸⁾:

- لجنة الأمن والسلامة: تختص هذه اللجنة بدعم المؤسسات الأمنية والتشاور معها على صيغة عمل تخدم الصالح العام وتتضمن مصلحة الوحدة الادارية ووضع الخطط الأمنية وبناء الهياكل الاساسية.

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

- 2- اللجنة القانونية: الاشراف على أداء الأعضاء لليمين القانوني وابداء الرأي في مقترن أو مشروع قرار أو أي أمر آخر يصدر من المجلس ودراسة القضايا التي تحال إليها من اللجان الاختصاصية ومتابعة وحفظ القوانين واللوائح والقرارات الصادرة من مجلس النواب والحكومة العراقية.
- 3- لجنة التربية والتعليم: تتولى مهمة النهوض بواقع العملية التربوية بشكل يتجسد بحركة النهضة العلمية على المستوى المحلي والوطني وترسيخ قيم العدل والنزاهة والمساهمة في ربط العملية التربوية بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والوطنية.
- 4- لجنة الشباب والرياضة: تختص هذه اللجنة بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات والجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالشباب والرياضة.
- 5- لجنة النزاهة: تتولى مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة ومحاربة الفساد الاداري ضمن الوحدة الادارية والتنسيق مع لجنة النزاهة في مجلس المحافظة.
- 6- لجنة الصحة والبيئة: تعمل على تحسين اداء الخدمات الطبية والصحية في المستشفيات والمراكز كافة في انحاء الوحدة الادارية.
- 7- لجنة حقوق الانسان: تتولى مهمة التنسيق مع المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.
- 8- لجنة منظمات المجتمع المدني: تقديم الخدمات وبناء القدرات لرفع مستوى الكفاءات من خلال تطوير المهارات الادارية والمالية وادارة البرامج والتشجيع على احترام القوانين العراقية والمشاركة في العملية الانتخابية المحلية.
- 9- لجنة الخدمات العامة: تختص هذه اللجنة بالعمل مع المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بتقديم الخدمات ومتابعة المشاريع ووضع الخطط المستقبلية في الوحدة الادارية.

- 10- اللجنة الاقتصادية والمالية: تختص هذه اللجنة بدفع عملية النشاط الاقتصادي وتقديم الدراسات المتعلقة بها وتقديم مقترنات لمواجهة مشاكل البطالة والفقر والغلاء في الوحدة الإدارية، والعمل على تحسين مفردات البطاقة التموينية وحماية المستهلك والاشراف على إعداد الموازنة السنوية للمجلس البلدي ورفعها إلى مجلس المحافظة والتسيق مع الوزارات فيما يتعلق بموازناتها المخصصة للوحدة الإدارية.
- 11- لجنة الاعمار والتطوير : تتولى مهمة إقتراح المشاريع وتنفيذها لتطوير واقع الوحدة الإدارية.
- 12- لجنة المرأة والطفل: وتتولى رعاية النساء والأطفال والدفاع عن حقوق المرأة والطفل في التشريعات والقرارات ورفع التمييز عنها والسعى إلى تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والطفل من خلال ايجاد مشاريع انتاجية والسعى إلى رفع المستوى الثقافي والتعليمي لها.
- 13- لجنة الشؤون الدينية: تختص هذه اللجنة بنشر ثقافة التسامح والانفتاح على الآخر واحترام الحريات الدينية والاهتمام بتأسيس وصيانة دور العبادة من مساجد وحسينيات وعتبات مقدسة وكنائس ومعابد.
- 14- اللجنة الزراعية والموارد المائية: الاشراف والمراقبة على اداء مديريات الزراعة والموارد المائية والاشراف على توزيع الحصص المائية وفق الضوابط القانونية ومراقبة عمل النواطم والقنوات لخلق انسيابية وصول مياه السقي.
- 15- اللجنة الإدارية: متابعة الأمور الإدارية والمالية المتعلقة بأداء المجلس ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس وتكتيف اللجان بمتابعة القضايا او المشاكل المتعلقة باختصاصها وتنسيق موافق اللجان وخططها لتسير بانسجام مع بعضها البعض.

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

بعد قراءة مهام اللجان في الحكومة المحلية في محافظة بغداد نلاحظ أهم نقاط الضعف في عمل هذه اللجان مثل ذلك لجنة الأمن والسلامة، إذ إن واقع الحال في محافظة بغداد يختلف كثيراً عن الصلاحيات الواردة في قانون رقم (21) لسنة 2008، فمسؤولية الأمن حصراً بعهدة القائد العام للقوات المسلحة، وقيادة العمليات في كل محافظة، وكذلك وزارة الداخلية ولا يمكن لأي مجلس أن يؤثر في الإجراءات الأمنية إلا بصورة ضئيلة جداً، لذا فإن عمل مجلس محافظة بغداد لم يرتقي إلى مستوى الإستقرار الأمني بسبب ضعفها على مستوى الرقابة والتشريع، وفيما يخص لجنة التربية والتعليم إذ أن بعض أعضاء اللجنة كانت خبرتهم قليلة ولم تقم بدورها، لذلك فقد ظهر واضحاً أن هناك تردي ل الواقع التربوي والتعليمي وأدى ذلك، إلى ضعف الملاحظة وحل المشكلات في هذا القطاع، فالقرارات لا تتعدى سوى التعيين والنقل، والتخصيصات المالية قليلة جداً لا تسد إلى الغرض المطلوب⁽⁹⁾.

وأما عن لجنة الصحة والبيئة يتبيّن أن القرارات التي صدرت بخصوص تطوير الواقع الصحي لم تطبق لسببين؛ لعدم وجود موازنات للأعوام (2014-2017)، وكذلك ضعف التشريعات المحلية لزيادة الإيرادات، ووجود الفساد المالي والإداري إذ نلاحظ تسلسل العراق حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في عام 2020، كان 160 من مجموع 180 دولة وفي عام 2021 كان العراق في التسلسل 157 من مجموع 180 دولة ، وكذلك عام 2022 في المرتبة 157 من مجموع 180 دولة ^(*)، وكذلك عملت وزارة الصحة على افشال تجربة اللامركزية ونقل الصلاحيات الكاملة إلى الحكومة المحلية في محافظة بغداد⁽¹⁰⁾.

وفيما يخص اللجان الأخرى نلاحظ أنها ترتبط بالعوامل ذاتها التي ذكرت أعلاً، وكذلك عوامل أخرى منها عدم انجاز العديد من المشاريع وضعف الاهتمام الحكومي

وقلة التخصصيات المالية، وأفتقارها الى وضع سياسات عامة لمعالجة المشكلات التي تواجه المحافظة (محافظة بغداد) موضوع الدراسة، وكذلك وجود المحاصلة السياسية والحزبية، ومن ثم لم تجد حلول جذرية للفقر والبطالة ومشكلات المجتمع المحلي كافة. وعلىه فإن الإستقرار المجتمعي له متطلبات عديدة منها متطلبات سياسية تعتمد على وجود المؤسسات الديمقراطية، وأخرى متطلبات اقتصادية التي تضمن تحقيق التنمية والأمن الاقتصادي ومن ثم غياب البطالة، فضلاً عن متطلبات اجتماعية وأهم شروطها المواطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا مانتطرق اليه في المحور الثاني.

المحور الثاني : مستويات الإستقرار المجتمعي

يسعى مجلس محافظة بغداد الى البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمحافظة ومن خلال إقامة الندوات وإتخاذ القرارات التي تؤدي الى الاستقرار المجتمعي، إذ تتبني تقسيم العمل والنشاطات بين كل من الحكومة المركزية والمحليات ومنها محافظة بغداد، ونظراً لصعوبة قيام المركز لتحمل مسؤولية عبء تقديم كافة الخدمات للمواطنين، وضمان عدالة توزيع الخدمات على المناطق المختلفة، ودعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ومن ثم فإن تقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة يتم بتوزيع القوى الإيجابية بدلاً من تركيزها في الحكومة الاتحادية⁽¹¹⁾.

ولذا يتطلب تقسيم هذا المحور الى ثلاثة مستويات وكما يأتي:

1 - المستوى السياسي :

ونظراً لأهمية دور الاستقرار السياسي في تقدم وتطور الشعوب، ودور الدولة بمفهومها الحديث واحتياجات الحكومات في تسخير وضبط المجتمع، والمستوى السياسي يتطلب الإجراءات والطرق المؤدية لإتخاذ قرارات من أجل المجموعات

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الاستقرار المجتمعي

والمجتمعات البشرية، ولكي تستطيع دولة أو مجتمع ما التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي لا بد أن تكون مستقرة سياسياً، فالاستقرار السياسي ليس ولد القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو ولد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فالنظام السياسي المتبعة في الدولة يحدد مدى الاستقرار السياسي في هذه الدولة من عدمه، وينظر للتدابير السياسية على أنها الأنظمة الديمقراطية الحقيقية التي لا تتخل عملياتها الانتخابية أية شكل من أشكال التزوير والتلاعب بالنتائج من قبل النخب الحاكمة، والتي بصفتها تحفظ للإنسان حقوقه الأساسية المدنية والسياسية، وليس تلك التي تcum وتستبد بالشعوب وهي تدعى الديمقراطية، وإمكانية التداول السلمي للسلطة، وعبر صناديق الاقتراع والذي يساهم في نبذ العنف السياسي والتقليل من مخاطره للحد الأدنى، إذ أن الهدف الأساسي هو تركيز الأمن للفرد بجانب الحكومة وصولاً إلى تحقيق الأمن الاجتماعي⁽¹²⁾.

ويعد نظام اللامركزية الإدارية من أحد أساليب الاستقرار السياسي على أساس إسناد جانب من الوظيفة الإدارية إلى الهيئات اللامركزية الإقليمية، ويجري منح هذه الهيئات الاستقلال الضروري لمباشرة وظائفها الإدارية في حدود القوانين النافذة في إطار علاقة قانونية مع السلطات المركزية تعبّر عن تبعية نسبية من قبل هذه الهيئات للسلطة المركزية عبر ما يسمى بالرقابة الإدارية أما على أساس إقليمي وهي الوحدات الإدارية المحلية كالمحافظات والقضاء والنواحي، وأن الحكومة المحلية التي تعد من أحد مظاهر ديمقراطية الادارة ويقصد بها تقاسم الوظيفة الإدارية فيما بين الدولة وتمثلها الحكومة الاتحادية من جهة والحكومات المحلية من جهة أخرى إذ تتولى السلطات الاتحادية تلبية الحاجات العامة القومية، بينما الحكومات المحلية يلقى على عاتقها مهمة تلبية الحاجات المحلية أي التي يقتصر الاستفادة منها على أفراد منطقة

جغرافية بذاتها، وهكذا يتجسد عملياً مبدأ مشاركة الشعب في ممارسة السلطة كما أن الإشراك في المجالس المحلية يعد تدريباً جيداً واكتساباً للخبرة إستعداداً للانتقال إلى عضوية المجالس التشريعية⁽¹³⁾، ونظم قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته إختصاصات مجالس المحافظات وذلك منعاً للتدخل بينها وبين السلطات الاتحادية وتأميناً للإستقرار الإداري والمالي لهذه المجالس عن السلطات الاتحادية⁽¹⁴⁾، في حين أن الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ م إذ نصت المادة (١١١) على توزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية والإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وأشارت إلى كل ما لم ينص عليه حسرياً على أنه يدخل ضمن نطاق السلطات الاتحادية يكون من صلاحية مجلس المحافظات⁽¹⁵⁾، لهذا نلاحظ أن لمجالس المحافظات صلاحيات واسعة تكون ذات أثر ايجابي في ادارة الحكومة المحلية وتحقيق نوعاً من العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم إنعكاسها على الإستقرار السياسي والمجتمعي.

وهناك مؤشرات للأستقرار السياسي ويمكن طرحها على النحو الآتي⁽¹⁶⁾ :

- 1- الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة : فعندما تتم عملية الانتقال بطريقة دستورية قانونية متوازنة فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً للاستقرار على المستوى السياسي، أما إذا انتقلت السلطة من طرف إلى آخر عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي.
- 2- شرعية النظام السياسي : إذ يكتسب شرعنته من خلال الرضا الشعبي وتحقيق مصالح الشعب وحماية الحقوق، وتظهر من خلال تقبل الشعب للنظام الحاكم.
- 3- السيادة : وتظهر من خلال قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع من الأزمات للأخطار الخارجية وما يزعزع استقرار الدولة.

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

-
- 4- الثبات في مناصب القيادات السياسية : اي ان بقاء القادة على رأس النظام السياسي لمدة طويلة مؤشراً للاستقرار السياسي، مع إقتنانه برضاء الشعب عن حاكميه .
- 5- الاستقرار البرلماني : يعد هو الممثل للشعب إذ يستمد شرعيته من الشعب .
- 6- الديمقراطية وتدعم المشاركة السياسية : فهي احد معايير الحكم على استقرار النظام على المستوى السياسي من حيث تطبيق الديمقراطية.
- 7- وجود مبدأ المواطنة : إذ ان المجتمعات التي لا تظهر فيها التعددية تكون اقرب الى الاستقرار السياسي، ولكن المشكلة ليست في التعددية وإنما في طريقة التعامل مع هذه التعددية فأما يتعامل معها بمنطق القوة او المساواة في الحقوق والواجبات فهنا ستتتج الولاءات الفرعية غير الوطنية اما الاخرى ينتج عنها توطيد اللحمة الوطنية وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات.
- 8- الاقتصاد الناجح : إذ يوجه النظام سياساته نحو الاقتصاد والتنمية ورفع مستوى المعيشة للأفراد ومن ثم تخلق نوع من الطمأنينة والرضا المجتمعي تجاه ذلك النظام.

وهناك مؤشرات لعدم الإستقرار على المستوى السياسي، وذلك بسبب أمور طارئة كارتفاع الأسعار ومستويات البطالة أو تزايد حالات الفقر أو أي قرارات تتعارض مع التوجهات العامة للمواطنين، لكن اعتماد مؤشرات العنف السياسي تكون غالباً مربوطة بظاهرة معينة في دولة ما بسبب زعزعة الاستقرار فيها، ونرى ان اهم الصراعات الداخلية التي تحدث في الدولة والتي تساهم في عدم إستقرارها هي عدد الازمات الحكومية داخل البناء المؤسسي⁽¹⁷⁾.

وكولة مثل العراق بصورة عامة والحكومات المحلية على وجه الخصوص إذ تواجه تحديات كبيرة وعلى رأسها غياب الإرادة السياسية والصراعات الحزبية وإنشار ظاهرة الفساد التي إمتدت إلى معظم أجهزة الدولة ومؤسساتها وضعف المساءلة القانونية، إذ لابد من العمل على تعزيز ودعم دور الإرادة السياسية والحد من الصراعات والقضاء على الفساد وسيادة وإحترام القانون وتعزيز دور الجيش وموقعه في البناء الديمقراطي في موقع الحياد وحمايته للدستور والدولة.

2- المستوى الاجتماعي :

المجتمع بكافة أطيافه ومؤسساته شريك في سبل تحقيق الاستقرار المجتمعي، والعلاقة بين المجتمع والمؤسسة علاقة طردية، ومجلس محافظة بغداد كونه يمثل مؤسسة خدمية بدورها لتقديم الخدمات للمجتمع المحلي في محافظة بغداد وهو الدور الاجتماعي، ولأجل تحليل ومعرفة الدور الاجتماعي الذي ينطوي بمجلس محافظة بغداد لابد من تسليط الضوء على جوانب الإنجازات الخاصة بهذا الدور المهم والذي يمس شرائح المجتمع المحلي وكان من بين أهمها ما يأتي (18) :-

1- فتح دورات تثقيفية بخصوص (93,000) ألف طفل معرض للإعاقة البصرية خلال السنين القادمة في قاطع 9 نيسان وذلك للتعرض للمواد الملوثة من مخلفات الحرب ونقص الفيتامينات وغيرها إذا ما اتخذ اللازم وتفعيل مشروع الحد من ظاهرة الإعاقة البصرية.

2- تبني مشروع الأيتام المشردين وخصوصاً أيتام الأبوين من (الأرامل) حسراً من لديها شهادة البكالوريوس وتوفير شقق مؤثثة، ومن ثم تنشئة جيل واعي متقد非 غير متشرد وتشغيل الأرامل براتب رمزي يقدم من قبل مجلس المحافظة.

3- دعم رعاية التربية والتعليم.

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

- 4 دعم العاطلين عن العمل.
 - 5 مشاريع لمعالجة الصرف الصحي المقرر تنفيذها في مناطق (أبو غريب، النهروان، سبع البور، والراشدية).
 - 6 محافظ بغداد يبحث إمكانية رفع التجاوزات وتطبيق إجراءات السلامة والأمان.
 - 7 محافظ بغداد يعلن التعاقد مع شركات عالمية لتجهيز معدات مستشفى الفضيلية وهو واحد من المستشفيات الاربعة التي تنفذها محافظة بغداد في مناطق الشعب والحرية والاعظمية.
 - 8 محافظة بغداد توجه دعوة لعقود الصحوات بشأن التثبيت على ملاكها الدائم البالغ عددهم 905 عقد.
 - 9 رئيس مجلس الوزراء يعلن افتتاح 42 مدرسة والمباشرة بتنفيذ 250 مدرسة في عموم مديريات تربية محافظة بغداد.
 - 10 مشروع ماء الطارمية المركزي ونسبة الانجاز تصل الى 82%.
 - 11 انجاز سبع البور السكني ونسبة الانجاز اكتر من 70%.
- وهناك العديد من هذه المشاريع، وعليه فأن هذا الدور يعزز من مكانة الفرد في المجتمع المحلي، والإيمان بضرورة رفع المستوى للمجتمع المحلي وإيجاد نظام اجتماعي متكامل لتوفير مستلزمات العيش الكريم لها وبما يمكنها من العيش بكرامة، لكن الذي يؤخذ ويعاب على هذا الدور هو ضعف التنسيق السريع والمثمر مع باقي الوزارات خاصة في المسائل التي تمس صحة وحياة المواطن، وكذلك قلة التخصصات المالية، لذلك يجب اخذ خطوات جادة وفعالة في تفعيل المشاريع الخدمية المعطلة التي

تمس تلك الشريحة المهمشة والمحرومة، وزيادة التمويل للمشاريع التي ترفع المستوى الاجتماعي للمواطن، لأن وجود الحكومات المحلية ونشأتها بالأساس كان لخدمة المجتمع المحلي باعتبارها مؤسسة خدمية ، فكان واجب بمجلس المحافظة تفعيل هذا الدور بشكل كبير وليس الاكتفاء بالمتابعة والتسيير وبخطوات غير مثمرة وسريعة مما أدى ظهور بعض الظواهر الاجتماعية السلبية والخطيرة لاتزال كما هي من تسول وفقر وسوء مستوى معاishi لشريحة الايتام والارامل فلم تكن هناك خطوات فعالة وجادة للحد من تلك السلبيات، وكان حري بمجلس المحافظة على مستوى الدور الاجتماعي فضلاً عن كل ما سبق محاولة التخفيف من حدة الصراع الطائفي بين شرائح المجتمع وبوسائل عده على الرغم من اختلاف أطياف المجتمع فهو يشكل بالمحصلة النهائية المجتمع المحلي في بغداد⁽¹⁹⁾. ولذلك أن اشكالية الهوية الوطنية في العراق والمجتمع المحلي في محافظة بغداد كانت نتيجة حالة صراع الهويات بين مكونات المجتمع العراقي، إذ كل هوية تحاول اثبات ذاتها وفرضها على الهويات الأخرى؛ ليتحول إلى صراع على الهوية الوطنية العراقية، لذا يعد الانقسام الاجتماعي (القبلي - الديني - الطائفي - العرقي) أحد أهم أسباب إضعاف التمسك بالهوية الوطنية والانتماء للدولة وحالات دون تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والاجتماعي ، ومن ثم الإستقرار المجتمعي، ولهذا فإن مبدأ المواطن أصبح مطلباً لتعزيز الاتجاه الساعي إلى بناء دولة القانون والمؤسسات على أساس وطنية صحيحة تتجاوز كل الأطر والاختلافات والانتماءات الفرعية، وهذا البناء القانوني المؤسساتي هو الضمان الوحيد في صيانة الحقوق والحريات التي يجب ان يتمتع بها المواطن العراقي⁽²⁰⁾.

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الاستقرار المجتمعي

ونرى أن ما ينطبق على العراق بصورة عامة في كل ما تقدم ينطبق على محافظة بغداد ودور الحكومة المحلية في ارساء مبدأ المواطنة بعيداً عن كل الانتماءات الفرعية الأخرى من أجل تحقيق الاستقرار المجتمعي في محافظة بغداد.

3 - المستوى الاقتصادي :

يعد المصدر الرئيس للتمويل المالي لمجلس محافظة بغداد هو ما تخصصه الموازنة الاتحادية للمحافظة للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، وقد أعطى قانون المحافظات لمجلس المحافظة صلاحيات المصادقة على مشروع الموازنة العامة للمحافظة، بعد أن تم إعدادها من قبل الجهة التنفيذية في المجلس المتمثلة بالمحافظ ، وإستاداً إلى المادة ٤ من قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ تكون الموارد لمجلس المحافظة كما يأتي⁽²¹⁾:

أولاً: ما تخصصه الموازنة الاتحادية للمحافظة بما يكفي للقيام بأعبائها ومسؤوليتها وحسب نسبة السكان فيها ودرجة المحرورية وبما يؤمن التنمية المتوازنة لمختلف مناطق البلاد.

ثانياً: الإيرادات المتحققة في المحافظة عدا النفط والغاز وتشمل:

- 1- أجور الخدمات التي تقدمها والمشاريع الاستثمارية التي تقوم بها .
- 2- الضرائب والرسوم والغرامات المفروضة وفق القوانين الاتحادية والمحالية النافذة ضمن المحافظة
- 3- بدلات بيع وأيجار اموال الدولة المنقوله وغير المنقوله .
- 4- بدلات ايجار الارضي المستغلة من قبل الشركات.

- 5- الضرائب التي يفرضها المجلس على الشركات العاملة فيها تعويضاً عن نتائج البيئة وتضرر البنية التحتية.
- 6- التبرعات والهبات التي تقدم للمحافظة وفق الدستور والقوانين الاتحادية.
- 7- نصف ايرادات المنافذ الحدودية.
- 8- خمسة دولارات عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة وخمسة دولارات عن كل برميل نفط خام مكرر في مصافي المحافظة وخمسة دولارات عن كل ١٥٠ متر مكعب منتجاً من الغاز الطبيعي في المحافظة .

ثالثاً: تخصص السلطات المحلية حصة عادلة للوحدات الإدارية التي تتبعها بما يكفيها للنهوض بأعبائها ومسؤوليتها وحسب نسبة السكان فيها .

إن أول ملاحظة ترد على مالية الإدارة المحلية في العراق هي أن موارد هذه الإدارة قليلة جداً وكذلك لا تكاد تكفي لسد النفقات الكثيرة، ولأداء الخدمات العديدة التي تقوم بها الإدارات المحلية ، ولذلك فإن الإدارة المحلية تعتمد اعتماداً كلياً على المنح والإعانات التي تقدمها الحكومة المركزية إليها، وكذلك المنح الخاصة التي تدرج في الميزانية العامة التي تقدمها الحكومة المركزية أيضاً إلى مشاريع معينة، أو للقيام بأغراض معينة، كمنحة التعليم الابتدائي وغيرها وهذا بطبيعة الحال يزيد من تدخل الحكومة المركزية في شؤون الادارة المحلية وبذلك تعد المنح والإعانات التي تقدمها الحكومة المركزية وسيلة من الوسائل الخاصة بالرقابة المالية المستعملة من قبل هذه الحكومة⁽²²⁾.

والعمل على المستوى الاقتصادي للحكومة المحلية في محافظة بغداد يتطلب التركيز على الجوانب الرئيسية وكما يأتي⁽²³⁾:

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

- 1- النشاط الاقتصادي، إذا ما أريد تحقيق رفع مستوى المعيشة لأكبر عدد من السكان كهدف أساسي، فإن هذا يقتضي زيادة توفير فرص العمل، وبما ينعكس على حدوث تبدلات كبيرة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي وإنشاء المشاريع الصناعية والخدمية ضمن محيط بغداد مع التأكيد على سهولة الوصول بين المدينة وأطرافها.
- 2- الإسكان، هناك علاقة مباشرة متراقبة بين المستوى الاقتصادي للساكنين وأحوالهم المعيشية، إن الحالة السكنية للمجموعات المختلفة من السكان تتصرف بتباين كبير في الكثافة السكنية ومعدل الساكنين في الوحدة السكنية ومستوى المحيط السكني، وهذا يتطلب اتخاذ عدة إجراءات لقليل هذا التباين من بينها التوجه نحو السكن العمودي وفق مجمعات سكنية متكاملة الخدمات، تعديل دور المصرف العقاري لاستيعاب الزيادة السكانية اللاحقة في موقع جديدة ضمن المحيط الإقليمي لمدينة بغداد.
- 3- الخدمات، إن المستوى الثقافي لسكان مدينة بغداد يرتفع عن المعدل لمجموع سكان العراق وإن هناك نقص في الخدمات البلدية والتعليمية والصحية والثقافية في كثير من مناطق المدينة، كما إن توزيعها يتفق إلى حد ما مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للجماعات وليس لحاجة المنطقة لها، وخاصة في المناطق الشعبية ذات الكثافات العالية، إن هذا الإخفاق إنما يعود إلى حقيقة تجاهل المخططات السابقة لحيوية مدينة بغداد الاقتصادية في محيطها الإقليمي؛ مما انعكس على الطاقة الاستيعابية لهذه المدينة أمام الأعداد المتزايدة من المهاجرين بسبب سوء الخدمات وعدم توفر فرص العمل في مناطقهم الأصلية وخاصة الشباب منهم.

4- النقل والمرور ، الاستفادة من الدراسة الشاملة للنقل في مدينة بغداد والتي تم إعدادها من قبل شركة (Scott Wilson) سكوت ولسون البريطانية، بالاشتراك مع فريق المهندسين العراقيين المختصين؛ لغرض تطوير نشاط النقل والمرور للركاب والبضائع في المدينة على ضوء تطورها اللاحق، ومواكبة التغيرات في بنيتها الحضرية وللإيفاء بمتطلباتها سواء في تأثيرها الإقليمي أو الوطني وحتى الدولي.

ومن المحددات في عمل الحكومة المحلية وجود العديد من قضايا الفساد والشبهات فيها وكذلك البطالة والفقر وتتأثر ذلك على تطوير اداء المحافظة في الجانب الايجابي ، ويمكن ترتيب جملة من الآثار عن ظاهرة الفساد وكما يأتي⁽²⁴⁾:

1- آثار اجتماعية وقيمية: يؤدي الفساد إلى توزيع الدخول بشكل غير مشروع ويحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يكسر التفاوت الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن ذلك يضعف الفساد الروح المدنية ويهجر أصحاب الكفاءات القدرات وينفر أصحاب الضمير ويشوه العمل في المؤسسات العامة والخاصة.

2- آثار اقتصادية : مع مرور الوقت تصبح الأموال الناجمة عن الفساد هي الاموال الأساسية التي تفوق الراتب الذي يتلقاه الموظف مما يجعل الفرد يفقد الثقة في قيمة عمله الأصلي وجدواه ومن ثم يتقبل نفسياً فكرة التفريط التدريجي في معايير اداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي، فضلاً عن ان المجتمع يساوره قلق؛ بسبب العلاقة ما بين الفساد وبين انواع مختلفة من الجرائم المنظمة والجرائم ذات الوجه الاقتصادي والمالي كجريمة تبييض الأموال.

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

3- آثار سياسية وقانونية: أن انتشار الفساد يؤثر سلباً في أمن واستقرار البلد وهو يقوض العمل المؤسسي والديمقراطي وأسس العدالة، كما يضرب مصداقية الدولة ومؤسساتها ومن ثم سيزعزع ثقة افراد المجتمع بها، ويخلق فجوة كبيرة ما بين طرفي المعادلة المجتمع والدولة، كما أن القانون يفقد هيبته في المجتمع؛ لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات التنظيمية ويصبح واضحاً للعيان أن القانون في سبات عميق وأن الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة والمدمرة لأمن البلد والمجتمع، فلابد للفرد أن يفقد ثقته في هيبة القانون في المجتمع وتصبح مخالفته هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء.

4- اثار إدارية وتنظيمية : يعمل المفسدون على إثارة الحالات الروتينية وتعقيدها من خلال زيادة إجراءات الأعمال او زيادة الأسعار لغرض ابتزاز المواطن ويتسبب الفساد؛ بإهار جزء كبير من موارد المؤسسات التي تشكل روافد أساسية لتغذية ميزانية الدولة المتحققة من الضرائب والكمارك والمصادر الإيرادية الأخرى لتغطية متطلبات الفساد بدلاً من انفاقها على انشطة تعزيز النمو والتقدم.

ولعل أهم آثار البطالة يمكن بيانها على النحو الآتي⁽²⁵⁾:

1- أثر البطالة في التعليم: تعني البطالة تهميش جزء مهم من قوى العمل ووضعهم خارج العملية الاقتصادية، وهذا تبديد لأحد مصادر الثروة الموردة البشري، فضلاً عن تأكيل في رأس المال البشري، وتؤدي البطالة أيضاً إلى هجرة الكفاءات العلمية للبحث عن فرص عمل ملائمة في دول أخرى ، كذلك أثر البطالة في التنمية الاقتصادية، إن عدم استغلال عنصر العمل الذي يعد أحد الموارد الاقتصادية يؤثر على الاقتصاد الوطني في فرصة تلبية الحاجات التي كانت ستوفرها القوى العاملة الراغبة والقادرة على الإنتاج ومن ثم تطوير

الاقتصاد، كما أن تعطيل جزء من قوة العمل من شأنه أن يكلف الدولة أعباء تتمثل بزيادة الاستهلاك من قبل القوى المعطلة وانخفاض في الناتج الوطني، فضلاً عن ذلك ضعف في القوة الشرائية للأفراد في السوق المحلية مما يؤدي إلى آثار انكمashية على الطلب والعرض في السوق المحلية.

2- الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة: هناك آثاراً خطيرة تترتب على البطالة على مستوى الفرد والمجتمع، فالفرد يصاب بأمراض نفسية ويمكن أن يلجأ إلى تعاطي المخدرات هروباً من الواقع المؤلم الذي يعيشه تحت تأثير ضغط الحاجة والعوز المادي والحرمان، فضلاً عن انتشار الجرائم والعنف الاجتماعي وضعف مستويات الأمان الغذائي والصحي وانتشار مظاهر التقك الأسري والطلاق والعنف الأسري والتسلل نتيجة ضعف أو انهيار الروابط الأسرية. وعليه فإن البطالة ترتبط بالفساد بعلاقة طردية فكلما اتسعت مجالات الفساد الأداري والمالي في الدولة كلما أدى ذلك إلى زيادة حجم البطالة في سوق العمل المحلي، وتفسير ذلك هو أن البرامج والسياسات الموجهة نحو معالجة مشاكل البطالة وتنشيط الاقتصاد المحلي سوف يتم توجيهها نحو مصالح خاصة أو ضيقة أو برامج صورية لا تخدم معالجة مشاكل البطالة، أو يستفيد منها فئة محددة تبعاً للمحسوبية والتوجه السياسي ومن ثم فإن المصلحة الوطنية تغيب في هذه السياسات التي يتبعها المفسدين ومن هنا تبرز أهمية الرقابة الصارمة على هذه السياسات والبرامج من أجل توجيهها نحو المصالح الوطنية من خلال اتباع برامج تعالج مشكلة البطالة على وفق أسس علمية مدرورة بعيداً عن الروتين والفساد.

وعلى الرغم مما ذكر سابقاً فإن محافظة بغداد تعاني من مشكلات عديدة والسبب التداخل في الصالحيات بين السلطة الاتحادية ومجلس محافظة بغداد

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

وعلى الرغم من وجود قوانين توضح صلاحيات كل منها، ويصاحب ذلك القصور ضعف في الأنجاز وأكمال المشاريع، فضلاً عن مشكلة البطالة والفساد المالي والإداري.

الخاتمة :

يلاحظ من خلال هذه الدراسة في دور الحكومة المحلية في محافظة بغداد أن حالة الإستقرار المجتمعي والمواد الدستورية في دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥، وقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته الخاص ب المجالس المحافظات الذي أدى في تمكين الحكومة المحلية في محافظة بغداد ولجانها الدور المهم في أداء المهام الملقاة على عاتقها لتقديم الخدمات للمجتمع المحلي وتحقيق الحياة الكريمة لهم، وكان لزاماً الأخذ بالحسبان الرضا المجتمعي من عدمه على أداء الحكومة المحلية في محافظة بغداد، ومما لا شك فيه أن عدم تقديم الخدمات المطلوبة بصورة فعالة يرجع سببه إلى الفساد المالي والإداري، مما أدى في النهاية إلى تأخير إنجاز المشاريع الخدمية هذا من جانب، ومن زاوية أخرى فإن وجود البطالة والمحاصصة الحزبية على المناصب القيادية أدت إلى ضعف واضح في عملية الإستقرار المجتمعي. وحري بنا التطرق إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومنها :

- 1- أن دستور العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥ نص على تشكيل الحكومات المحلية في مواده، إلا أن التطبيق لها شهد خروجاً على التطبيق السليم، وأدى ذلك إلى تداخل الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية.

2- أن الحكومة المحلية في محافظة بغداد وعلى الرغم من وجود النظام الداخلي وتقسيم دور اللجان لعملها، إلا أنها أخفقت في تقديم الخدمات وأنجاز المشاريع وتحقيق الرضا المجتمعي لأسباب لعل أهمها غياب الاختصاص والكفاءة والخبرة الكافية لأعضاء هذه اللجان.

3- أن الإستقرار المجتمعي يتأثر في المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي الهوية الوطنية، وكما يتأثر بالفساد المالي والإداري.

4- هنالك علاقة مباشرة بين المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاستقرار المجتمعي، إذ نلاحظ أية ضعف أو تردي في المستويات أعلاه فإن ذلك له تأثير سلبي على الإستقرار المجتمعي.

المصادر والهوامش:

¹ . نجلاء سامي راضي، الحكم المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ (مجلس محافظة بغداد إنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥ ، ص ص ٩٣ – ٩٤.

² . المادة (١/ حادي عشر)، قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨م وتعديلاته.

³ . ياسين محمد حمد العيثاوي، الحكومات المحلية دراسة في التموج البريطاني، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٢ ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨ ، ص ٢.

⁴ . المصدر نفسه، ص ٣.

⁵ . نقاً عن هند جمعة علي، طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧ ، ص ٢١-٢٠.

الحكومة المحلية في محافظة بغداد ودورها في تحقيق الإستقرار المجتمعي

⁶ . نقلًا عن أحمد فاضل جاسم داود، عدم الإستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والأفاق المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٥ ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤ ، ص ص ١٩٨-١٩٩ .

⁷ . المصدر نفسه، ص ص 202-201.

⁸ . المادة (١٥)، النظام الداخلي الموحد للمجالس البلدية والمحلية في محافظة بغداد.

⁹ . عبد العظيم جبر حافظ، علي محسن عاصي، إشكالية النظام اللامركزي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مجلس محافظة بغداد نموذجًا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٧٤ ، ٢٠١٨ م، ص ١٢٧ .

* . للمزيد ينظر الى مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية على الموقع الالكتروني:

<https://www.transparency.org/en/cpi/2020>

<https://www.transparency.org/en/cpi/2021>

<https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/est>

¹⁰ . عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص ١٢٩ .

¹¹ . الموقع الرسمي لمحافظة بغداد <https://www.baghdad.gov.iq>

¹² . الإستقرار السياسي، مدونة السنهوري الأكاديمية، ينظر الموقع الالكتروني:

<https://khaleifa.wordpress.com>

¹³ . محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق نموذجًا) ، ط١ ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٣٩-١٤٠ .

¹⁴ . المادة (٢/ثانية) قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ م وتعديلاته.

¹⁵ . المادة (١١١) الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ م .

- ¹⁶. لبنى قايد ، المحاسبة السياسية وأثارها على الإستقرار الحكومي - دراسة حالة لبنان ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقة ، 2015 ، ص 13-15.
- ¹⁷ . المصدر نفسه ، ص 16.
- ¹⁸ . للمزيد ينظر للموقع الإلكتروني لمجلس محافظة بغداد الموقع الرسمي لمحافظة بغداد (baghdad.gov.iq)
- ¹⁹ . نجلاء سامي راضي ، مصدر سابق ، ص ص 94-95.
- ²⁰ . قاسم جاسم حطاب ، حقوق الانسان في العراق بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية بعد عام ٢٠٠٣ ، ط١ ، دار حمثرا للنشر ، مصر ، ٢٠٢١ ، ص ص ٢٤٧-٢٤٨.
- ²¹ . المادة (44) ، قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم(21) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته.
- ²² . عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي ، الادارة المحلية دراسة مقارنة ، ط2 ، مكتبة السيسان للنشر والتوزيع ، العراق ، 2015 ، ص ص 182-183.
- ²³ . كامل كاظم الكناني ، مدينة بغداد تحليل لآليات الفعل الاقتصادي في النشأة والتطور ، مجلة المخطط والتنمية ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، العدد 19 ، 2008 ، ص 16.
- ²⁴ . نهى بشار جبر ، العلاقة بين اشكال الفساد والبطالة المقنعة دراسة تطبيقية في مجلس محافظة بغداد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، السنة الثامنة والثلاثون ، العدد مئة واثنان ، 2015 ، ص ص 235-236.
- ²⁵ . جنان عبد الرزاق فتاح ، أثر الفساد الاداري والمالي في تعاظم مشكلة البطالة في العراق ، مجلة الشرائع للدراسات القانونية ، كلية القانون ، المجلد 2 ، العدد 1 ، 2022 ، ص ص 227-228.